

Distr.
LIMITEDTD/B/41(1)/SC.1/L.1
26 September 1994
ARABIC
Original: ENGLISHمؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الحادية والأربعون

الجزء الأول

جنيف، ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

اللجنة الأولى للدورة

مشروع تقرير اللجنة الأولى لدورة مجلس التجارة والتنمية

المقرر: السيد كارلوس أمورين (أوروغواي)

المحتويات

الفقراتالفصل

٣ - ١

مقدمة

أولاً- تحليل وتقييم نتيجة جولة أوروغواي، وبخاصة في المجالات التي تهم البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية المعنوية، وأثرها على النظام التجاري الدولي ومشاكل التنفيذ (البند ٥ من جدول الأعمال)

٨٨ - ٤

ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وترسل طلبات إدخال التعديلات - باللغة الانكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه يوم الجمعة، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، إلى العنوان التالي:

The UNCTAD Editorial Section
Room E.8106
Fax No. 907 0056
Tel. No. 907 5656/5655

مقدمة

١- قرر مجلس التجارة والتنمية في جلسته العامة (الافتتاحية) ٨٤٦، المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أن ينشئ لجنة جامعة للدورة (اللجنة الأولى للدورة) للنظر في بندي جدول الأعمال التاليين وتقديم تقرير بشأنهما:

"التنمية المستدامة: التجارة والبيئة - أثر السياسات المتصلة بالبيئة على القدرة التنافسية للصادرات وعلى فرص وصولها إلى الأسواق"
(البند ٤ من جدول الأعمال):

"تحليل وتقييم نتيجة جولة أوروغواي، وبخاصة في المجالات التي تهم البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية المعنية، وأثرها على النظام التجاري الدولي ومشاكل التنفيذ"
(البند ٥ من جدول الأعمال).

٢- وفي جلستها الأولى وجلستها الأولى المستأنفة، في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، انتخبت اللجنة الأولى للدورة السيدة آن ستودارت (المملكة المتحدة) رئيساً والسيد كارلوس أمورين (أوروغواي) نائباً للرئيس ومقرراً.

٣- وفي الجزء الأول من دورة المجلس الحادية والأربعين، عقدت اللجنة الأولى للدورة ... جلسة رسمية و... جلسة غير رسمية.

الفصل الأول

تحليل وتقييم نتيجة جولة أوروغواي، وبخاصة في المجالات التي تهم البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية المعنوية، وأثرها على النظام التجاري الدولي ومشاكل التنفيذ

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٤- عرضت على اللجنة الأولى للدورة، عند نظرها في البند ٥ من جدول الأعمال، الوثيقتان التاليتان:

تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٤ (UNCTAD/TDR/14)، الجزء الثالث؛

نتيجة جولة أوروغواي: تقييم أولي: ورقات داعمة لتقرير مجلس التجارة والتنمية، ١٩٩٤ (UNCTAD/TDR/14) (ملحق)).

٥- أكد الموظف المسؤول عن شعبة التجارة الدولية، في بيانه الاستهلاكي، أن المجلس ووجه بمهمة عسيرة هي تقييم نتيجة جولة أوروغواي التي وصفها المجلس نفسه بأنها تشكل معلما في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية.

٦- إن ولاية تقييم المجلس مستمدة من التزام كرتاخينا نفسه، وهو الالتزام الذي طلب أن تكون هذه الممارسة تطلعية التوجه. وينبغي أن توفر الولاية الأساس لتعيين المشاكل والفرص التي تواجه البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية في زيادة مشاركتها في التجارة الدولية في السلع والخدمات في التسعينات.

٧- إن الرسالة الأساسية لتقييم الأمانة هي أن نتيجة جولة أوروغواي قد دعمت بشكل ملموس النظام التجاري المتعدد الأطراف بمجموعة من الطرق. وكان الإنجاز الأساسي للجولة هو التصدي بشكل فعال لتلك المجالات والقطاعات التي أدى فيها غياب التوافق الدولي في الآراء وغياب القواعد العملية إلى توترات تجارية متزايدة قوضت الثقة في النظام، وإلى التفاوض على الاتفاقات المتعلقة بالضمانات والإعانات ومكافحة الإغراق، والزراعة والمنسوجات والملبوسات. وثمة نتيجة أخرى رئيسية هي مد الضوابط المتعددة الأطراف إلى الملكية الفكرية والتجارة في الخدمات، وقد غطت التجارة الأخيرة جوانب مثل الاستثمار وحركة الأشخاص والبيانات الالكترونية. فضلا عن ذلك فإن التخفيضات التعريفية الكبيرة، علاوة على إلغاء قيود التصدير الطوعية، لا بد وأن تشجع على حدوث توسع تجاري كبير.

٨- وفي الوقت نفسه فقد عملت نتيجة الجولة على تخفيف كثير من الجوانب التمييزية للاتفاقات التجارية الإقليمية بتقليل الأفضليات التعريفية للشركاء الإقليميين وبوضع ضوابط تساوي أو تزيد في صرامتها على الضوابط في الاتفاقات الإقليمية. فضلا عن ذلك فقد زادت الحقوق والالتزامات المتعددة

الأطراف لجميع البلدان لتصل إلى مستويات واحدة تقريباً، مع تفصيل المعاملة التفاضلية الأكثر محاباة للبلدان النامية بطريقة تعاقدية أكثر تحديداً. وأخيراً تم ربط شتى الاتفاقات معاً داخل الإطار المؤسسي الرسمي لمنظمة التجارة العالمية من خلال نظام مشترك محسّن كثيراً لتسوية المنازعات.

٩- غير أن هذا التقييم الإيجابي عابته بعض المحاذير. أولاً أن الآليات الوقائية المحددة وسائر الأحكام "الاستثنائية" الواردة في الاتفاقات الأساسية (كتلك المتعلقة بالضمانات والزراعة والمنسوجات) من شأنها أن تخفف من الأثر التحرري لهذه الاتفاقات وقد يساء استخدامها ما لم تظل قيد المراقبة الدقيقة. ثانياً أن التخفيضات التعريفية على المنتجات الأساسية ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية (مثل المنتجات الزراعية غير الاستوائية، والمنسوجات والملبوسات والجلود والأحذية) كانت أقل كثيراً من المعيار العام. ثالثاً أن أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية الأشد فقراً عانت من تآكل الهوامش التفضيلية بموجب نظام الأفضليات المعمم واتفاقية لومي وقد تواجه أسعاراً أعلى للسلع الغذائية المستوردة وزيادة في تكلفة التكنولوجيا. وفي الوقت نفسه فإنها مطالبة بقبول التزامات أكثر صرامة وعبء إداري كبير. وأخيراً فإن عدداً من البلدان التجارية الهامة (كالصين والاتحاد الروسي) لم يصبح بعد عضواً كاملاً في نظام الغات/ منظمة التجارة العالمية.

١٠- لقد أتاحت اتفاقات جولة أوروغواي للبلدان النامية فرصاً وواجهتها بتحديات. وتتألف الفرص من التزامات بالوصول إلى الأسواق وتنازلات بشأن التجارة في السلع، بما في ذلك فتح القطاع الزراعي أمام المنافسة المتدرجة للواردات وفك الحوصص التمييزية القديمة على المنسوجات والملبوسات. وفي مجال التجارة في الخدمات، ورغم أن المكاسب التي يمكن للبلدان النامية أن تحققها من التزامات فرص الوصول تبدو محدودة، فإن الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات يقضي بإطار للتحرير المقبل في مجالات تهم البلدان النامية.

١١- وكان إسهام البلدان النامية له أهمية حيوية في تحقيق النتيجة الناجحة للمفاوضات. وقدم معظمها تنازلات تعريفية كبيرة، مما دعم من نتائج برامجها للتحرير المنفذة من جانب واحد، وخفض من تعريفاتها أو ربطها عند مستويات قصوى. وعلى نقيض الحالة التي كانت سائدة قبل الجولة، قبلت هذه البلدان المجموعة الكاملة من الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف. وانضم عدد كبير من البلدان النامية إلى الغات أثناء جولة أوروغواي وستكون عضواً أصلياً في منظمة التجارة العالمية.

١٢- وفيما يتعلق بالبلدان المارة بمرحلة انتقالية، أُدخلت أحكام خلال المراحل الأخيرة من جولة أوروغواي في عديد من الاتفاقات لمراعاة وضعها الخاص. وقد شرع الكثير من هذه البلدان في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، لكن يتوقع أن تكون هذه العملية أشد تعقيداً بكثير من حالة الانضمام إلى الغات. إن دمج هذه البلدان في النظام التجاري الدولي ينبغي النظر إليه على أنه يشكل أولوية عالية، بالنظر إلى حاجتها العاجلة إلى توسيع الصادرات إلى الأسواق العالمية.

١٣- ويمكن تحديد أربعة مواضيع من أجل مساعدة المجلس في تنظيم مداولاته. أولاً أن اتفاق منظمة التجارة العالمية يزيد جذرياً من الالتزامات التجارية المتعددة الأطراف للبلدان النامية. كما أن هذا الاتفاق يعمّق من هذه الالتزامات بوضع ضوابط في مجالات سبق أن اعتُبرت ميداناً للسياسة المحلية. ومع ذلك،

فإن الأحكام التعاقدية الأكثر تحديداً لمنح معاملة تفضيلية أكثر موثابة تزود البلدان النامية بقدر معين من المرونة المحددة زمنياً. غير أنه سيتعين تكييف استراتيجياتها الإنمائية وسياساتها التجارية لنظام ما بعد جولة أوروغواي. وفي هذه الظروف، ينبغي التساؤل بشأن مدى قدرة البلدان النامية من محاكاة التجارب الناجحة لبلدان معينة، وخاصة البلدان في المنطقة الآسيوية. ثانياً أن الضوابط المتعددة الأطراف الأشد صرامة، مقرونة بنظام منسق لتسوية المنازعات، توفر مجالاً جديداً للعمل ضد الممارسات التجارية التقييدية وتحمي البلدان من الضغوط الثنائية. ولذا فمن المهم تقرير القدرة المؤسسية والمالية للبلدان النامية من أجل تأكيد حقوقها والدفاع عنها بفعالية داخل نظام وُعد بأنه سيكون نظاماً أكثر تقيداً بالقانون واستجابة للتقاضي. ثالثاً أن أقل البلدان نمواً وكثيراً من البلدان النامية الأقل تقدماً قد تجد من الصعوبة بمكان المنافسة في نظام تجاري أكثر تحراً. وقد تواجه أيضاً مشاكل كبيرة في تحمل عبء التزاماتها الجديدة الأشد صرامة على الصعيد المتعدد الأطراف. إن تكاليف التكيف الانتقالي (مثل تآكل الأفضليات وارتفاع أسعار الأغذية) ستشكل تحدياً مضمناً لها بصفة خاصة. وقد اقترح تقرير التجارة والتنمية على المجتمع الدولي ضرورة النظر في كيفية استفادة هذه البلدان من "شبكة أمان" تساعد في معالجة مشاكل التكيف، أو في احتياز قدرات محسنة للمنافسة في التجارة الدولية، وفي الاستفادة من حقوقها بالكامل. إن القرار الوزاري المعتمد في مراكش بشأن "التدابير المتعلقة بالآثار السلبية الممكنة لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية" يشكل خطوة أولى في التصدي لبعض هذه المشاكل. ولذلك ربما يود المجلس النظر على سبيل الأولوية في المجال الواسع للاحتياجات الخاصة لهذه البلدان في نظام ما بعد جولة أوروغواي. وهناك موضوع رابع يتصل بجدول أعمال التجارة مستقبلاً. إن الاتفاقات المتعددة الأطراف ذاتها تشتمل على جدول أعمال داخلي للمفاوضات المقبلة. وفضلاً عن ذلك اقترحت في مراكش مجموعة من القضايا الأخرى، بعضها له آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية أوسع. إن النظر الأولي في القضايا الجديدة والناشئة من شأنه أن يسهم في تفهم هذه القضايا على نحو أفضل، بما في ذلك آثارها الإنمائية، بالنظر إلى الدورة التنفيذية القادمة للمجلس المكرسة لهذا الموضوع.

١٤- وقال في ختام كلمته إن الأونكتاد التاسع سيتناول حتماً المجال الكامل لقضايا التجارة في عصر ما بعد جولة أوروغواي. كما يمكن لمداوات المجلس بشأن هذا البند أن توفر توجيهاً في مجال السياسة العامة وأن تركز على عمل المجلس المفضي إلى الأونكتاد التاسع.

١٥- وقال ممثل المكسيك إن الهدف الأساسي لمشاركة بلده في جولة أوروغواي كان ضمان وصول الصادرات المكسيكية إلى الأسواق الدولية بطريقة مستقرة يعوّل عليها، وذلك مقابل تدابير التحرير التجاري المستقلة التي اتخذتها المكسيك في الأعوام الأخيرة. إن اتفاقات التجارة الحرة التي وقعتها المكسيك مع بلدان أخرى تتسق كلية مع جولة أوروغواي، فالنهجان يكمل أحدهما الآخر، إذ إن مناطق التجارة الحرة تعزز العلاقات التجارية بين البلدان المعنية، في حين توفر نتائج جولة أوروغواي قواعد أوضح وضوابط متزايدة على الصعيد المتعدد الأطراف.

١٦- وهناك خمسة مجالات لنتائج جولة أوروغواي لها أهمية خاصة للمكسيك: أولاً تدعيم النظام المتعدد الأطراف، الذي سيعالج النقص في القواعد التجارية المقبولة عالمياً والآليات الكافية لتسوية المنازعات، وكلا الأمرين يؤثران على الاقتصادات الصغيرة والمتوسطة الحجم بصفة خاصة؛ ثانياً الضوابط المعززة لمنع استخدام تدابير مكافحة الممارسات الجائرة لأسباب حمائية، وخاصة تدابير مكافحة الإغراق والتدابير

التعويضية، التي يمكن أن تصبح أدوات للمضايقة؛ ثالثاً ازدياد الشفافية في تطبيق التدابير الوقائية، التي يُسمح بها لفترات قصيرة وبطريقة غير انتقائية مع التدخل عند مستوى محدد سلفاً، مما يحقق نتيجة إيجابية في هذا الصدد هي ما يتعلق بإلغاء ما يسمى باتفاقيات قيود التصدير الطوعية؛ رابعاً التخفيض الكبير في التعريفات والحواجز غير التعريفية؛ وخامساً التشوهات الأقل في التجارة في المنتجات الزراعية من خلال تخفيض الصادرات المعانة وتدابير الدعم للقطاع الزراعي في بعض البلدان الصناعية، فضلاً عن وضع الشروط للمنافسة العادلة ووضع قواعد واضحة لتطبيق التدابير الصحية وصحة النباتات مما يمنعها من أن تصبح حواجز تجارية لا مبرر لها.

١٧- وبالنظر إلى الأهمية الخاصة لتحليل آثار إطار التجارة العالمية الجديد على البلدان النامية، ينبغي للأونكتاد أن يدعم إطاره التحليلي لبحث آثار جولة أوروغواي من أجل تعزيز قدرته على تقديم الخدمات الاستشارية للبلدان النامية. وتحقيقاً لهذه الغاية، من المهم تدعيم التعاون بين الأونكتاد والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وأخيراً فإن إنشاء منظمة التجارة العالمية سيجعل من اللازم مراجعة وظائف ومسؤوليات شتى المنظمات الدولية التي تتناول المسائل المتصلة بنتائج الجولة.

١٨- ورحبت ممثلة أستراليا بتقرير الأمانة عن نتائج جولة أوروغواي وأثرها على البلدان النامية، باعتباره يمثل علامة أخرى على دور الأونكتاد في تقديم تحليل واسع الاطلاع للقضايا الهامة. وأيدت الزخم الأساسي للتقرير (UNCTAD/TDR/14)، وهو أن تنفيذ نتائج جولة أوروغواي ينبغي ألا تعطله أو تقوضه أية جماعات لها مصلحة مكتسبة في إخراج منظمة التجارة العالمية عن مسارها. إن أفضل وسيلة لضمان أن تشارك جميع البلدان في الفوائد التي وعدت بها الجولة هي تنفيذ الضوابط التي اتفق عليها المشتركون في الجولة في أقرب وقت ممكن.

١٩- إن القضايا ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية (بما فيها أقل البلدان نمواً) تشمل الإلغاء التدريجي للحصص بموجب ترتيب المنسوجات المتعددة الألياف وتخفيض التعريفات على المنتجات الصناعية. إن الفرص التي تتيحها هذه التطورات، لو استغلت بسرعة ودينامية، لا بد وأن تمكن البلدان النامية من تحقيق مكاسب من الفرص التصديرية المحسنة المتاحة، رغم التخفيض في الهوامش التفضيلية على تعريفات معينة والتقليص التدريجي لحجم الواردات الزراعية المعانة. وفي هذا السياق، من الواضح أن هناك دوراً هاماً للأونكتاد والمنظمات الأخرى في المساعدة على ضمان أن تتمكن البلدان النامية من الاستفادة من هذه الفرص الجديدة. وأشارت إلى تعليق التقرير بأنه ينبغي تقديم مساعدة تقنية كبيرة إلى البلدان النامية، وخاصة البلدان النامية غير الساحلية. وفي هذا الصدد، وبالنظر إلى أنشطة التعاون التقني للأونكتاد، فإن ما يجري تحقيقه في محافل أخرى ينبغي أن يوضع في الاعتبار تلافياً للازدواج.

٢٠- وأعربت في ختام كلمتها عن اعتقادها بأنه قد تحدث زيادة في عدد ونطاق اتفاقات التجارة الإقليمية بعد جولة أوروغواي.

٢١- وقال المتحدث باسم المجموعة الآسيوية (ماليزيا) أنه وإن كان تقييم جولة أوروغواي من حيث تحقيق مكاسب في فرص الوصول إلى الأسواق يتطلب عمليات تقييم لفرادى البلدان، إلا أن هناك عدداً من القضايا الأساسية التي تهم مجموعة رابطة دول جنوب شرقي آسيا. إن المشكلة الفورية المتمثلة في بطء

عملية تصديق الشركاء التجاريين الرئيسيين من شأنها أن تؤخر إنشاء منظمة التجارة العالمية وأنه تحدث آثاراً سلبية على البلدان النامية، إذ قد لا تتحقق الفوائد المحتملة على النحو الواجب. وأعرب عن أمله في ألا تنحرف البلدان، في تنفيذها المحلي، عن التزاماتها وذلك بسن بتشريعات قد تكون له آثار سلبية على فرص الوصول إلى الأسواق، وذلك مثلاً بتقرير معايير قواعد المنشأ من جانب واحد.

٢٢- وفيما يتعلق بالترتيبات الإقليمية، أعرب عن قلقه إزاء تآكل المركز التنافسي لبلدان ثالثة. ويمكن توظيف نهج مبتكرة مثل إجراء تغييرات في قواعد المنشأ لحفظ المركز التنافسي والمفيد للكتل التجارية الإقليمية. وقال في إقراره لأهمية البيئة والتنمية المستدامة إن التدابير البيئية لا ينبغي أن تُستخدم تحت أية ظروف كستار للحماية. وفيما يتعلق بالبند الاجتماعي، تعتبر المجموعة الآسيوية أن الربط بين معايير العمل والتجارة لا مبرر له وقد يكون شكلاً جديداً من أشكال الحماية. إن تقرير معايير العمل الدولية ينبغي أن يكون من مهام منظمة العمل الدولية وينبغي أن يؤخذ مستوى التنمية في الاعتبار. كما أن التقيد بمعايير العمل ينبغي ألا يكون شرطاً للوصول إلى الأسواق. ومن المؤكد أن النظر في هذه القضية سيزيد من أعباء جدول الأعمال في منظمة التجارة العالمية.

٢٣- وفيما يتعلق بالنوايا الأخيرة لالتماس مزيد من الالتزامات والتنازلات، وخاصة في مجال الخدمات ولا سيما الخدمات المالية، أعرب عن اعتقاده بأن تحرير الخدمات ينبغي أن يكون متدرجاً، مع الوعي الواجب بمستوى التنمية وتوفير معاملة خاصة وتفاضلية للبلدان النامية.

٢٤- وفيما يتعلق بنظام الأفضليات المعمم، فإن محاولة البلدان المانحة تعديل شروط منح المعاملة بموجب نظام الأفضليات المعمم باستخدام معايير لا تتصل بالتجارة هي مسألة تثير قلق المجموعة الآسيوية. إن هذا النهج من شأنه أن يحدث آثاراً سلبية على مستقبل القواعد والضوابط التجارية المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف. وفيما يتعلق بمسألة تآكل الهوامش التفضيلية، أعرب عن اعتقاده بأن استعراض نظام الأفضليات المعمم في عام ١٩٩٥ ينبغي أن يفضي إلى تحسين المخططات لكي يصبح من الأسهل على البلدان النامية الاستفادة منها.

٢٥- أما الأحكام الخاصة لأقل البلدان نمواً فينبغي إنفاذها عملياً وزيادة تطويرها لتمكين أقل البلدان نمواً من التمتع بفوائد جولة أوروغواي ومن جعلها تثق في الوقت نفسه في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٢٦- وأضاف أن الدعم المقدم من الأونكتاد للبلدان النامية في العملية التفاوضية لجولة أوروغواي كان مفيداً، وينبغي توسيع هذا الدعم أيضاً أثناء مرحلة التنفيذ. وفضلاً عن ذلك، وبالنظر إلى أن عدداً من البلدان النامية لم يصبح بعد عضواً في الغات وسيحتاج إلى تعاون تقني للانضمام في النظام التجاري المتعدد الأطراف، يستطيع الأونكتاد أن يقدم مساعدة مفيدة إلى هذه البلدان.

٢٧- وقال ممثل اليابان إن اختتام جولة أوروغواي سيحدث آثاراً إيجابية كثيرة على الاقتصاد العالمي وسيؤدي إلى إعادة إنعاشه. إن القواعد الجديدة الشاملة في التجارة الدولية ستمنع الحمائية والتدابير المتخذة من جانب واحد، ويتوقع أن يؤدي ازدياد مشاركة البلدان النامية في الاقتصاد الدولي إلى الإسهام في استقراره. إن مواصلة تحسين فرص الوصول إلى الأسواق بالنسبة للسلع والخدمات لن تفيد البلدان المتقدمة

فقط بل ستفيد البلدان النامية أيضاً، وتتطلع اليابان إلى مواصلة الجهود من جانب البلدان النامية للمشاركة في التجارة الدولية. إلا أنه سلم بأن تنفيذ التدابير المتفق عليها يمثل تحدياً كبيراً للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، ولذلك فإن الدعم المقدم من المجتمع الدولي له أهمية قصوى.

٢٨- وأشار في هذا الصدد إلى تقييم آثار جولة أوروغواي الذي يجري في المجلس، فضلاً عن العمل المدرج على جدول أعمال الفريق العامل المخصص المنشأ حديثاً والمعني بالفرص التجارية في السياق التجاري الدولي الجديد. ويؤيد وفده بشدة ذلك التوجه للأونكتاد في مجال السياسة العامة وما يتصل به من أنشطة مقبلة. وينبغي للأونكتاد أن يسعى إلى وضع اقتراحات بناءة للسياسة العامة في مجال السياسات التجارية وأن يعطي أولوية عالية لأنشطة التعاون التقني في مجالات تتصل بالتجارة مثل المنسوجات والملبوسات والزراعة والخدمات التي لها أهمية كبيرة للبلدان النامية. وفضلاً عن ذلك ينبغي للأونكتاد أن يعمل على تعيين التدابير الرامية إلى التغلب على الصعاب التي قد تواجه بعض البلدان النامية أثناء محاولتها استغلال الفرص التي توفرها الجولة. وأشار إلى أن اليابان أسهمت في أنشطة التعاون التقني للأونكتاد في مجال نظام الأفضليات المعمم، واسترعى الاهتمام إلى "حلقة العمل التقنية المعنية بمدونة منظمة التجارة العالمية الجديدة لمكافحة الإغراق والقوانين والممارسات الوطنية بشأن رسوم مكافحة الإغراق في البلدان الأعضاء في رابطة دول جنوب شرقي آسيا" المقرر عقدها في سنغافورة كواحدة من سلسلة حلقات عمل بشأن نظام الأفضليات المعمم. ومن أهم عناصر الدور المقبل للأونكتاد، في التعاون مع منظمة التجارة العالمية، تقديم الدعم الكامل لتلك البلدان النامية التي تحتاج إلى المساعدة في تنفيذ التدابير الناتجة عن جولة أوروغواي.

٢٩- وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إن وثائق الأمانة بشأن جولة أوروغواي تمثل جهداً تحليلياً كبيراً وتوفر ثروة في المعلومات عن اتفاقات جولة أوروغواي. وأعرب عن تأييده الكامل لتحليل الأونكتاد الرامي إلى مساعدة البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية للاستفادة على أفضل وجه من التحرير الناتج عن جولة أوروغواي.

٣٠- وقال إنه يتفق مع أمانة الأونكتاد على أن النظام التجاري الدولي ليس اقتراحاً صفري المحصلة. بل إن هناك إمكانات هائلة للنمو في جميع البلدان. ويبدو أن البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية تحمل أكبر إمكانات للنمو في النظام التجاري الدولي الجديد. إن تنفيذ نتائج جولة أوروغواي يشكل مصلحة اقتصادية جماعية تدعم النمو وتساعد على خلق الوظائف في جميع البلدان. ويشمل النظام التجاري العالمي الجديد فرصاً ومسؤوليات متزايدة للجميع.

٣١- وأشار إلى أن إصلاحات السياسات التجارية في البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية ستتطلب دعماً دولياً مكملًا. إن أحكاماً كثيرة في اتفاقات جولة أوروغواي أخذت هذا الواقع في الاعتبار. وستواصل الولايات المتحدة العمل على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف معاً لمساعدة البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية في جهودها لكي تصبح شريكا كاملا في النظام التجاري العالمي. لقد حقق الأونكتاد بالفعل تقدماً ملموساً في تسهيل فهم الاتفاقات. ومع ذلك يمكن أن يتحقق المزيد، مع الأخذ في الاعتبار أن منظمة التجارة العالمية وهيئاتها ستكون لها السلطة الوحيدة في تقديم التفسيرات القاطعة للحقوق والالتزامات بموجب الاتفاقات. ويمكن للأونكتاد، بالعمل مع سائر المنظمات الدولية، أن يساعد ببناء

الهيكل الأساسية المطلوبة في البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية لتوسيع الفرص التجارية في القطاعات القائمة والجديدة. إن برنامج الأونكتاد للكفاءة في التجارة هو مثال واحد على هذا النوع من الجهد. ومع ذلك، فإن تعاون الأونكتاد مع سائر المنظمات الدولية، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، ينبغي أن يتحقق بطريقة تؤدي إلى تجنب الازدواجية في الجهود.

٣٢- وأضاف أن الولايات المتحدة ترحب بحماس بتدعيم النظام التجاري العالمي الذي سيرافق تنفيذ نتائج جولة أوروغواي، وتعتقد أن الترتيبات الإقليمية من شأنها أن تدعم هذه المحاولات. إن الاتفاقات الإقليمية يمكن أن تكون سندا للنظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف، ستواصل الولايات المتحدة اتباع التحرير الموسع للتجارة.

٣٣- وأقر في نهاية كلمته بأن النظر في معايير البيئة والعمل يسبب بعض القلق. ومع ذلك يتعين معالجة هذه المسائل بغية التوصل إلى توافق في الرأي بشأنها.

٣٤- وأشار ممثل إكوادور إلى أن بلده هو المصدر العالمي الرئيسي للموز، وقال إن إكوادور تود أن تكرر خيبة أملها إزاء إدراج اتفاق، كمرافق للوثيقة الختامية لجولة أوروغواي، لا يلبى المتطلبات الأساسية المتعلقة بالمنتجات الاستوائية ويتعارض مع الاتفاق العام. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن بلدان مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ لم تتمتع بالفوائد التي يُفترض أن يقدمها لها نظام الاستيراد المشترك للموز الذي يطبقه الاتحاد الأوروبي، إذ يتعين على اللجنة الأوروبية أن تعتمد لائحة محددة لتقديم المساعدة المالية إلى هذه البلدان لتعويضها عن الخسائر الناتجة عن تنفيذ السوق الواحدة. ووفقاً لاستنتاجات توصل إليها فريق للغات، فإن من جوانب الشذوذ الأشد خطراً وضرراً للنظام المشترك للموز أنه يخصص ٣٠ في المائة من أذون الاستيراد لمتعهدين كانوا يبيعون للجماعة الأوروبية، خلال فترة سابقة، منتج أو منتجات مستوردة من مصادر تقليدية في مجموعة بلدان أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادئ. إن هذه الميزة لم تفد بلدان مجموعة أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ بل عملت لصالح المتعهدين، إذ اضطر مصدرٌ أمريكي اللاتينية إلى أن يدفعوا لهم أكثر من ٢٠٠ مليون دولار خلال العام الماضي. وبعد عام واحد من التنفيذ، تسبب هذا النظام في هبوط الأسعار في السوق الدولية للموز إلى أدنى مستوى لها بسبب ما أحدثه من تشوهات في التوريد. وفي الوقت نفسه خلقت هذه التشوهات زيادة حادة في الأسعار الاستهلاكية وهبوطاً في استهلاك الفرد للموز في ألمانيا.

٣٥- وتبين الاعتبارات السابقة أن السوق الواحدة للجماعة الأوروبية لا تحابي المستهلكين في الاتحاد الأوروبي ولا المنتجين في بلدان مجموعة أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ؛ ومن ناحية أخرى فقد أصيب منتجو أمريكا اللاتينية بأضرار جسيمة، ولا سيما بلده الذي اضطر إلى التضحية بنحو ١٢ ٠٠٠ هكتار من مزارع الموز، مما يعني حدوث أضرار اجتماعية واقتصادية.

٣٦- وقال في نهاية كلمته إن التحليل الموضوعي والواقعي لنتائج جولة أوروغواي بالنسبة للبلدان النامية ينبغي أن يؤكد على الضرر الجسيم الذي أصاب البلدان النامية المصدرة للموز نتيجة السوق المشتركة الواحدة التي مدت نظاماً تقيدياً ليشمل بلداناً لم تكن فيها واردات الموز موضع قيود.

٣٧- وقال ممثل لجنة الاتحاد الأوروبي إن جولة أوروغواي كانت انتصارا عظيما ومتوازنا للتجارة الدولية وللنظام المتعدد الأطراف. ذلك أن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه يتيح فتح الأسواق على نحو لم يسبق له مثيل، ولا سيما من خلال تخفيض إجمالي التعريفات يتجاوز بكثير هدف الـ ٣٣ في المائة الذي حدد في مونتريال؛ ومن بين النتائج الأخرى الدمج التدريجي لتجارة المنسوجات والزراعة في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ وعقد اتفاق بشأن الخدمات يتضمن مجموعة من الالتزامات الأولية التي تمثل، رغم كونها غير كاملة، نقطة انطلاق هامة لمتابعة المفاوضات في عدد معين من القطاعات؛ وتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على قواعد والذي يشمل مجالات جديدة من النشاط الاقتصادي الدولي؛ وقبل كل شيء، إنشاء منظمة تجارة عالمية قوية وذات طابع تمثيلي. وهكذا أتاحت إعادة النظر الواسعة النطاق لقواعد وضوابط الغات في جولة أوروغواي جعل المنافسة الدولية أكثر إنصافا وتعزيز الضمان القانوني للتجارة. وقد جاء في تقرير أمانة الأونكتاد أن إحدى النتائج الرئيسية هي تحويل المدونات المتعددة الأطراف المنقحة الخاصة بجولة طوكيو إلى اتفاقات تجارية متعددة الأطراف الزامية لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، مما يعني تدعيما كبيرا للضوابط المتعددة الأطراف للفرقاء كافة. وقال إنه يلاحظ مع ذلك نوعا من التناقض في الطريقة التي يبدو أن تقرير الأمانة يأسف بها لتعزيز الضوابط المتعددة الأطراف بالنسبة للبلدان النامية، على أساس أن الكثير من أعضاء منظمة التجارة العالمية لن يتمكنوا، نتيجة لذلك، من تطبيق نفس الاستراتيجيات الانمائية التي اتبعتها بنجاح الكثير من البلدان في الماضي. غير أن الاستراتيجيات الانمائية المعنية تنطوي على توسع قوي في الصادرات دون التقيد تماما بالقواعد الدولية المتعلقة بمكافحة الإغراق وبالاعانات والملكية الفكرية، ومن شأن سياسات كهذه أن تحول التجارة الدولية في المدى البعيد إلى غابة. وأضاف قائلا إن الاتحاد الأوروبي، شأنه شأن جميع الموقعين على الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي، على اقتناع بأن النظام المنقح يتيح امكانيات جديدة يمكن أن تستغلها البلدان النامية أيضا. ويشير تقرير الأمانة أيضا إلى خلل بين الضوابط المتعددة الأطراف الأكبر التي قبلتها البلدان النامية من جهة، واستمرار فرض معدلات تعريفية تزيد على ١٠ في المائة على قطاعات هامة من صادرات البلدان النامية، من جهة أخرى. غير أنه لا يبدو أن هذا النهج هو النهج الصحيح بل من الأنسب مقارنة الحالة التي كانت سائدة قبل اختتام جولة أوروغواي بالنتائج التي تحققت فيما يتصل بهذه القطاعات. ويشاطر الاتحاد الأوروبي الرأي، وفقا لإعلان مراكش، بأن اشتراك واندماج البلدان النامية في النظام التجاري الدولي يمثلان تطورا تاريخيا نحو عالم أكثر توازنا يتيح آفاقا جديدة من الشراكة.

٣٨- وقال إن البلدان النامية والمتقدمة على السواء ستستفيد من زيادة انفتاح النظام التجاري المتعدد الأطراف، حتى ولو كانت اتفاقات جولة أوروغواي تحد من متابعة سياسات اقتصادية معينة. بيد أنه لاحظ أن بعض البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا، أقل قدرة على جني فوائد مباشرة من الجولة. وإن الاتحاد الأوروبي يدرك المخاوف التي تم الإعراب عنها، ولا سيما من جانب أقل البلدان نموا وكذلك من جانب البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، فيما يتعلق بالقدرات المؤسسية والموارد البشرية والمعلومات. والحقيقة أن الاتحاد كان في كثير من الأحيان البادئ باتخاذ ترتيبات تتيح معاملة متميزة وأكثر مواتاة لهذه البلدان، ولا سيما أقل البلدان نموا، وقد أدرجت هذه الترتيبات الآن في صلب الوثيقة الختامية والقرارات المتصلة بها. وأكد أهمية تقديم المساعدة التقنية المناسبة إلى البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، من أجل تمكينها من زيادة اشتراكها في التجارة الدولية. ودعا الأونكتاد إلى الإسهام في مثل هذه المساعدة بروح من التكامل جنبا إلى جنب مع الغات ومنظمة التجارة العالمية.

٣٩- وتحدث ممثل السويد باسم البلدان الشمالية فقال إن الأولوية القصوى يجب أن تظل ضمان تنفيذ نتائج جولة أوروغواي تنفيذا سريعا وصادقا، وإن الإسراع في التصديق أمر ضروري لإطلاق منظمة التجارة العالمية اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وكرر ذكر الإنجازات الرئيسية لجولة أوروغواي مشيرا الى أن بعض أجزاء الاتفاقات تتصف بأهمية خاصة للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وأضاف قائلا إن من شأن التخفيضات التعريفية المتصلة بالمنتجات الصناعية بوجه عام أن تحسن فرص الوصول الى الأسواق، وأن الاتفاق المتعلق بالزراعة يشكل خطوة هامة على طريق تحرير التجارة في هذا المجال ويتيح تحسين المنافسة في الأسواق العالمية. ويوفر الاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس إطارا للإلغاء التدريجي لترتيب المنسوجات المتعددة الألياف، بينما يضمن تحسين آلية تسوية المنازعات زيادة فعالية تسوية المنازعات والحفاظ على مصالح البلدان الصغيرة والكبيرة على السواء. وبإنشاء منظمة التجارة العالمية، تم إرساء أساس لدمج البلدان النامية دمجاً كاملاً في الاقتصاد العالمي. بيد أنه يتعين على البلدان، كي تستفيد من الحقوق والفرص الناشئة حديثاً، أن تقبل التزامات النظام.

٤٠- وقال إن أجزاء مختلفة من الاتفاقات تتضمن أحكاماً بشأن توفير معاملة متميزة وأكثر مواتاة للبلدان النامية، إلا أن الكثير من هذه البلدان، ولا سيما أقل البلدان نمواً، يحتاج مع ذلك الى المزيد من المساعدة التقنية ليتمكن من مواجهة التحديات الجديدة والاستفادة على أفضل وجه من الفرص المتاحة. ويضاف الى ذلك أن البلدان المستوردة الصافية للأغذية من بين أقل البلدان نمواً ستحتاج الى مساعدة انتقالية للتخفيف من الآثار السلبية التي قد تتعرض لها. وعلى المستوى المتعدد الأطراف، ينبغي تقديم مثل هذه المساعدة من جانب منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية والأونكتاد، وفقاً للمزايا النسبية لكل منها. ومن المهم، بالتالي، إيجاد صيغة عمل تتيح تقسيماً مثمراً للعمل والتعاون بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية. وترى البلدان الشمالية أنه ينبغي للأونكتاد، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية، أن يقوم بالمزيد من المتابعة التحليلية لنتائج جولة أوروغواي. وأشار، فيما يتعلق بمواصلة المفاوضات المرتقبة في عدة مجالات وبالمسائل الجديدة الناشئة مثل التجارة والبيئة، والتجارة والمنافسة والاستثمارات، الى أن القضايا البيئية مناهة فعلاً بصورة مأمونة بالأونكتاد نتيجة لتشكيل الفريق العامل المخصص للتجارة والبيئة والتنمية. وأكد على الدور الطبيعي والمركزي الذي يضطلع به الأونكتاد في توفير المادة التحليلية التي تعتبر بالغة الأهمية لمعالجة القضايا التجارية الجديدة والناشئة.

٤١- وأكد ممثل بولندا أن توقيع الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي كان لحظة ذات أهمية خاصة لبولندا. وقال إن بولندا، بعد ٢٧ عاماً من انضمامها الى الغات في عام ١٩٦٧ وبعد أربعة أعوام من الانتقال الى اقتصاد السوق، قد ساهمت في الجولة على قدم المساواة مع المشاركين الآخرين باضطلاعها بنفس النوع من الالتزامات التعريفية وغير التعريفية وحصولها على نفس الحقوق والفوائد. ولاحظ بوجه خاص أهمية الجولة لعملية الاصلاح الاقتصادي البولندي وقدم أمثلة عن عمليات تحرير تعريفي وغير تعريفي قامت بها بلدان متقدمة وشملت منتجات ذات أهمية تصديرية لبولندا. وشدد أخيراً على أن بولندا ستصبح عضواً مؤسساً في منظمة التجارة العالمية وهذا يعني أنها ستصبح عضواً أكثر نشاطاً في المجتمع التجاري الدولي.

٤٢- وشدد ممثل كندا على أهمية التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقات التي تم التوصل اليها لدى اختتام جولة أوروغواي وأبلغ المجلس بأن كندا في طريقها الى وضع الصيغة النهائية للأدوات التشريعية المحلية اللازمة. وقال إن من الأمور الأساسية أن يظل التركيز قائماً على إحراز المزيد من التقدم في ما تم الاتفاق عليه.

٤٣- وقال إن وثائق الأمانة تعزز اقتناع بلده بأن البلدان النامية ستستفيد استفادة جوهرية من جولة أوروغواي. ومن بين الأمور الكبيرة غير الملموسة الفائدة الناجمة عن الثقة والأمن اللذين يولدهما نظام معزز قائم على قواعد وآليات متفق عليها ومحسنة لتسوية المنازعات في سياق مؤسسة تظل الكل هي منظمة التجارة العالمية. وأضاف قائلًا إن للبلدان النامية مصلحة قوية في وجود قواعد وضوابط واضحة ومحددة تماما تتيح سلامة الوصول الى الأسواق والحماية من الضغط الثنائي والعمل الانفرادي من جانب كبار الشركاء التجاريين. وأشار بوجه خاص الى الحكم الخاص بالبلدان النامية والوارد في الاتفاقات المتعلقة بالضمانات وبمكافحة الإغراق.

٤٤- وفيما يتعلق بمسألة تآكل الأفضليات والأثر المحتمل لجولة أوروغواي على بعض البلدان المستوردة للأغذية قال إن الأثر على مختلف القطاعات والبلدان أثر متغير إلا أن إجراء تقييم يحتاج الى منظور طويل الأجل. فعلى الرغم من أن الاتفاق المتعلق بالزراعة، على سبيل المثال، لا يذهب الى الحد الذي تتمناه البلدان النامية، فإن أهميته تكمن في حقيقة أن عملية جعل هذا القطاع الهام يتمشى تماما مع النظام التجاري القائم على قواعد وفتح الأسواق قد بدأت، مع تسجيل تقدم أكبر في البداية في مجال المنتجات الاستوائية. كما أن أهمية الإلغاء التدريجي لترتيب المنسوجات المتعددة الألياف في الأجل الطويل هي أهمية بالغة بالنسبة للعديد من البلدان النامية.

٤٥- وفيما يتعلق بالطريقة التي ستؤثر بها جولة أوروغواي في الاقتصاد الدولي والموقف الاقتصادي للبلدان النامية قال إن من المهم رصد وتقييم النتائج مع مرور الوقت، مع الانتباه خاصة الى أضعف البلدان التي قد تتأثر بالتخفيضات في هوامش الأفضليات أو بالزيادات في أسعار الأغذية المستوردة.

٤٦- وقال إن أفضل طريقة لضمان تمخض جولة أوروغواي عن آثار ايجابية لجميع البلدان هي ضمان التصديق والتنفيذ الكامل والفعال، وأن تستفيد جميع البلدان استفادة كاملة من نظام تسوية المنازعات وأن تشترك اشتراكا كاملا في منظمة التجارة العالمية الجديدة.

٤٧- وقالت ممثلة جامايكا إن البلدان النامية يمكن بحق أن تفخر باشتراكها في مفاوضات جولة أوروغواي وبإسهامها إسهاما ذا شأن في نجاح الجولة. وإن كون البلدان النامية قد اشتركت على نحو أوسع بكثير في جولة أوروغواي منه في أية مفاوضات تجارية متعددة الأطراف سابقة وقبولها الوثيقة الختامية واتفاقات منظمة التجارة العالمية (مع ما تنطوي عليه من التزامات أكبر بكثير) دليل على ايمان حكومة كل منها باصلاح النظام التجاري المتعدد الأطراف وزيادة امكانية التنبؤ بقواعده الدولية، الأمر الذي سيعزز الانتعاش الاقتصادي ويخلق فرصا للتنمية المستدامة في البلدان النامية.

٤٨- وقالت إن أحد الأهداف الرئيسية لاشتراك البلدان النامية في جولة أوروغواي تحسين فرص وصول صادراتها الى الأسواق، وبخاصة أسواق البلدان المتقدمة. والحقيقة أن الكثير من البلدان النامية، ومنها بلدها، قد اتخذ تدابير بعيدة المدى لتحرير التجارة، وذلك بهدف إنعاش اقتصاداته ودمجها في الاقتصاد العالمي.

٤٩- وأعربت عن قلقها لأن المعدلات التعريفية المفروضة على منتجات ذات أهمية خاصة للبلدان النامية ما زالت تفوق المتوسط، كما أشير في تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٤، وإن كانت البلدان المتقدمة قد أجرت

تخفيضاً إجمالياً كبيراً في تلك المعدلات التعريفية. وقالت إن حكومتها تؤيد الاقتراح الداعي إلى القيام بعمل علاجي في شكل إدخال تحسينات على مخططات نظام الأفضليات المعمم وإنها تشعر بالقلق إزاء العواقب المستقبلية لاتفاقات جولة أوروغواي بالنسبة لبلدان نامية مثل بلدها تتمتع حالياً بأفضليات تجارية وتعتبر أيضاً بلداناً مستوردة صافية للأغذية، بالإضافة إلى عائق عبء الديون الشديد الوطأة. وفيما يتعلق بالأفضليات التجارية لبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في إطار اتفاقية لومي، تشير الدراسات التمهيديّة للأونكتاد إلى احتمال حدوث خسارة إجمالية تقرب من ٣٠ في المائة في الهوامش التفضيلية، وتحمل المنتجات الاستوائية أكبر نسبة مئوية من الخسارة. ولذا يحتمل أن تواجه بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ خسائر في جانبي التصدير والاستيراد على السواء.

٥٠- وقالت إن وفدها يؤيد بالتالي الاقتراح الوارد في تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٤ والقاضي بأن ينظر مجلس التجارة والتنمية في توفير 'شبكة أمان' أوسع لهذه البلدان. ويمكن أن تشمل التدابير مساعدة في مجال ميزان المدفوعات يمكن أن تقدمها المؤسسات المالية والتقنية المتعددة الأطراف، ومساعدة مالية وتقنية تقدم عن طريق منظمات مثل الأونكتاد واليونيدو والفاو. وفي هذا الصدد، لا بد للأونكتاد من أن يقوم، خلال فترة تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي، بدور أكثر دينامية بكثير، ضمن الولاية الخاصة به والمتمثلة في تحليل السياسات وإجراء المداولات الحكومية الدولية وبناء توافق الآراء والمفاوضات، وينبغي له، بالنظر إلى التكامل المحدد بوضوح بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، أن يواصل مساعدته للبلدان النامية لبيّح لها، لا الاستفادة من الفرص الجديدة فحسب، بل أيضاً التغلب على العقبات والمشاكل التي قد تواجهها بوصفها أعضاء في منظمة التجارة العالمية.

٥١- وقالت ممثلة سلوفاكيا إن اقتصاد بلدها يظهر دلائل انتعاش وإنه يجري إقامة الظروف اللازمة لتنمية القطاع الخاص من خلال تحرير البيئة الاقتصادية، على الصعيدين الداخلي والخارجي على السواء. وأضافت قائلة إن التنمية الاقتصادية لسلوفاكيا تتأثر تأثراً جوهرياً بالعلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة الجديدة، وتشمل هذه العلاقات إنشاء اتحاد جمركي مع الجمهورية التشيكية. وأشارت إلى أن سلوفاكيا قد منحت مركز العضو المشارك في الاتحاد الأوروبي وأنها تعتبر أيضاً طرفاً متعاقداً في الغات. ومضت تقول إن الإطار التجاري الثنائي لسلوفاكيا يتبع على نحو دقيق قواعد الغات المتعددة الأطراف، إذ أن متوسط المعدلات التعريفية للاستيراد لا يتجاوز ٥ في المائة وأن ٩٧ في المائة من المعدلات التعريفية هي معدلات مثبتة. ولدى سلوفاكيا أيضاً مخطط نظام أفضليات معمم للبلدان النامية.

٥٢- وقالت إن نتائج جولة أوروغواي، التي اشتركت فيها سلوفاكيا، سيكون لها أثر إيجابي على النظام التجاري العالمي وستعزز دمج الاقتصاد السلوفاكي في الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية. وإن تحرير النظام الاقتصادي الدولي يمكن سلوفاكيا لا من تطوير التجارة والتعاون مع شركائها التقليديين فحسب، وبالدرجة الأولى مع الاتحاد الأوروبي والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، بل أيضاً من الاستفادة على نحو أفضل من العلاقات مع البلدان النامية، التي تمثل نصيباً متزايداً في التجارة الخارجية لسلوفاكيا. وشددت على أن إنشاء منظمة التجارة العالمية يعني أن التجارة الخارجية ستتم وفقاً لقواعد مقبولة وضمن إطار تجاري غير تمييزي ومفتوح يخضع لرقابة الأعضاء المشاركين ومنهم سلوفاكيا.

٥٣- وأثنى ممثل الاتحاد الروسي على تحليل أمانة الأونكتاد لنتائج جولة أوروغواي وقال إن بلده يؤيد زيادة توسيع وتعزيز وظائف الأونكتاد التحليلية الهادفة الى تسهيل بناء توافق آراء دولي وإيجاد تفهم أفضل للمشاكل القائمة على المستوى الوطني. وقد كانت مفاوضات بلده بشأن الانضمام الى الغات/منظمة التجارة العالمية أحد العناصر الهامة في السياسة الاقتصادية الخارجية لبلده وإنه يأمل أن يعقد الاجتماع الأول بشأن انضمام الاتحاد الروسي في عام ١٩٩٤. وأضاف قائلًا إن الاصلاحات الاقتصادية الروسية التي تسفر بالفعل عن نتائج ايجابية، ستؤدي دورا حاسما في عملية الانضمام هذه. ومن ناحية أخرى، ستتفاوض روسيا في ظل ظروف اقتصادية صعبة وهي تأمل أن تلقى التفهم المناسب من جانب شركائها في المفاوضات.

٥٤- وقال إن الاتحاد الروسي يحاول الإبقاء على نظام الاستيراد الليبرالي لديه بالرغم من صعوباته الاقتصادية والضغوط الحمائية القوية. ويأمل في المقابل أن تؤدي التشريعات التجارية الجديدة التي تعدها الأطراف المتعاقدة في الغات لضمان تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي الى إتاحة الفرصة لإزالة الأحكام الحمائية البالية التي تعود الى حقبة "الحرب الباردة"، وبخاصة الأحكام المتعلقة بتدابير مكافحة الأغراق والضمانات.

٥٥- وقال إن إنشاء منظمة التجارة العالمية يعني وجوب إلقاء نظرة جديدة على دور الأونكتاد. وفي هذا الصدد، ينبغي للأونكتاد، في الوقت الذي يضمن فيه التكامل مع منظمة التجارة العالمية وتفاذي الازدواج، أن يتابع جهوده الهادفة الى صياغة نهج لحل مشاكل التجارة والتنمية التي لا تغطيها الاتفاقات القائمة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يظل الأونكتاد المحفل الذي يتم فيه وضع المقترحات وبناء توافق الآراء حول قضايا التجارة والسياسة الاقتصادية قبل أن تصبح موضوع مفاوضات في منظمة التجارة العالمية. وينبغي أن يقوم الأونكتاد أيضا بدور أكثر أهمية في توفير المساعدة للبلدان المهتمة لضمان اشتراكها على نحو فعال في النظام التجاري الدولي وتيسير تكيفها مع الحالة الجديدة بعد جولة أوروغواي. وقد احتاجت الى مثل هذه المساعدة بالفعل الأطراف المتعاقدة في الغات والبلدان المنضمة الى الغات، على السواء.

٥٦- وأعرب أخيرا عن امتنان بلده للتعاون التقني الذي يتم توفيره في إطار المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والأونكتاد دعما لانضمام روسيا الى الغات، وخاصة لأنشطة المشاريع المتعلقة بتدريب الأخصائيين الروس وإعداد دراسات عن جوانب مختلفة من عملية التفاوض المقبلة. وقال إنه يتوقع أن يمدد هذا المشروع.

٥٧- وقال ممثل بيرو إن الانجازات الرئيسية لجولة أوروغواي تتضمن اعتماد ضوابط متعددة الأطراف في مجالات لم تكن تغطيها في السابق قواعد متفق عليها دوليا، وإنشاء منظمة التجارة العالمية. وقد تحققت هذه النتائج بفضل الموقف الذي أبداه جميع المشاركين، وبخاصة أولئك الذين لديهم أكبر المصالح التجارية، فبرهنوا على إرادتهم السياسية في إثبات الترابط وتعدد الأطراف. وقد ضارعت جهود البلدان النامية هذه الجهود بإسهامها ساهمت مساهمة ذات شأن في التحرير العالمي.

٥٨- وقال إن التحدي يكمن الآن في ترجمة نتائج المفاوضات الى فوائد تجارية حقيقية للبلدان النامية، فضلا عن تحديد خيارات التعاون التي تضمن اشتراك هذه البلدان الاشتراك المناسب في النظام التجاري المتعدد الأطراف الجديد. ففي مجال التخفيضات التعريفية، سيلزم المزيد من الجهود ومن التعاون لتحديد ما ينشأ عن المفاوضات بشأن هذه المجالات من فرص تجارية للبلدان النامية. وفيما يتعلق بتآكل مزايا نظام

الأفضليات المعمم، يتسم الاقتراح الداعي الى مد الأفضليات الى مجالات مثل الزراعة والخدمات بأهمية متزايدة. ولن يكون من المقبول أن تُدخل من جانب واحد الى نظام الأفضليات المعمم لما بعد جولة أوروغواي شروط تتعلق بمعايير العمل وبالحماية البيئية.

٥٩- وقال إن الاتفاقات التي نشأت عن جولة أوروغواي تتضمن عددا من أوجه عدم الانصاف، وبخاصة الاتفاقات المتعلقة بالضمانات والزراعة ومكافحة الإغراق. ويجب أن يُنظر فيها بعناية لتجنب اساءات الاستعمال الممكنة، التي ستكون ضارة بالنظام التجاري العالمي ككل. ولا يبدو أن مجموعة القواعد التي تنشئ حماية موحدة لحقوق الملكية الفكرية مرضية تماما لبعض البلدان المتقدمة التي تسعى على المستوى الثنائي إلى تضمين الاتفاق بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة نوعا من المعيار الأدنى الذي يجب أن تُربط به حماية اضافية. ومن شأن هذه المحاولات أن تجعل الاتفاق النهائي غير متوازن وأن تحد من امكانية التنبؤ وأن تضعف طابع تعدد الأطراف الأساسي للجولة.

٦٠- وفيما يتعلق بالروابط القائمة بين الأعمال المقبلة لمنظمة التجارة العالمية والمسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، شدد على أن قضية التنمية لم تدرس بصورة وافية في الجولة. وبينما تولد الزيادة في مستويات التجارة الرفاه والنمو، هناك حاجة ملحة الى إدراج عناصر اجتماعية يمكن أن تعوض عن الأثر السلبي الممكن لبرامج التحرير الواسعة وأن تدعم عملية التنمية الشاملة. ويضطلع الأونكتاد بالدور الأول في هذا الشأن.

٦١- واختتم حديثه قائلاً إن جعل اتفاقات الجولة متعددة الأطراف حقا يفترض مسبقا اسراع جميع البلدان، ولا سيما البلدان التي تشكل أسواقا هامة، الى الانضمام الى عضوية منظمة التجارة العالمية. وسيكون من الخطأ الفادح استبعاد الصين من منظمة التجارة العالمية. إذ إن الاعتبارات السياسية ينبغي ألا تقيد التجارة.

٦٢- وقال ممثل الصين، وهو يشير الى ما أعرب عنه من قلق لأن نتائج جولة أوروغواي لا تعكس بصورة وافية اهتمامات العديد من البلدان النامية، إن المشاركة الكاملة للبلدان النامية في النظام التجاري العالمي الجديد هي لصالح الجميع. وإن تجاهل الصعوبات والمصالح الخاصة للبلدان النامية سيعوق بالفعل مشاركتها في التقدم الاقتصادي العالمي. وينبغي بالتالي للمجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة، أن يراعي حق المراعاة مصالح البلدان النامية وظروفها الخاصة في سياق تنفيذ نتائج جولة أوروغواي وأن يتخذ في الوقت المناسب تدابير لتحسين وضعها بحيث يحد مما للنظام الجديد من أثر سلبي عليها.

٦٣- وقال إن تنفيذ نتائج جولة أوروغواي لم يبدأ بعد، إلا أن بعض التحليلات والتوقعات تشير، رغم ذلك، الى أن هناك اتفاقات معينة قد تؤثر تأثيرا سلبيا على مصالح البلدان النامية في بعض الميادين، وإن هناك ما يبرر الكثير من مشاعر القلق التي تساور البلدان النامية في هذا الشأن. وقد شرعت بلدان نامية كثيرة منذ وقت طويل، من أجل تكييف نفسها مع النظام التجاري الجديد، في تعديل سياستها المحلية إلا أنه سيتعين على البلدان المتقدمة أيضا أن تقدم الدعم في هذا الصدد.

٦٤- وقال إنه سيتم قريباً إنشاء منظمة التجارة العالمية وإن البلدان النامية تراقب لتري الخطوات الملموسة التي ستتخذها البلدان المتقدمة في مجالات رئيسية معينة. ف فيما يتعلق بالمنسوجات والملابس، على الرغم من أن جميع الأطراف اتفقت على ضرورة الإلغاء التدريجي لترتيب المنسوجات المتعددة الألياف في غضون فترة عشر سنوات، يتوقع ألا يتم ادخال ما يقرب من نصف منتجات المنسوجات والملابس تحت نظام الغات حتى اللحظة الأخيرة. ومن ثم، حث البلدان المتقدمة على الإسراع في عمليات تحرير فئات المنتجات والحد من الضرر الذي يلحق بمصالح البلدان النامية أثناء التنفيذ.

٦٥- أما بشأن تآكل نظام الأفضليات المعمم، فقال إنه ينبغي للبلدان المانحة للأفضليات أن تحسن نظام الأفضليات المعمم بتوسيع مخططاتها لتشمل المزيد من المنتجات وتحسين قواعد المنشأ. وأضاف قائلاً أن فكرة إدخال شروط بيئية وبند اجتماعي إلى نظام الأفضليات المعمم تخالف مبادئ النظام ويمكن أن تضر على نحو خطير بدوره الإيجابي.

٦٦- وأشار إلى مقرر المجلس الأخير بإنشاء الفريق العامل المخصص للفرص التجارية في السياق التجاري الدولي الجديد فقال إنه يأمل أن يساعد الفريق العامل البلدان النامية على فهم النظام التجاري المتعدد الأطراف الجديد وعلى تنفيذ الاتفاقات ذات الصلة على نحو معقول بما يضمن لهذه البلدان أن تسهم في الاقتصاد العالمي وأن تستفيد منه في الآن ذاته.

٦٧- وقال إن الصين قد تقدمت أولاً بطلب لاستئناف مركزها كعضو متعاقد في الغات منذ ثمانية أعوام خلت. وقامت، خلال هذه الأعوام الثمانية، بإجراء إصلاحات جذرية في نظامها الاقتصادي والتجاري الخارجيين لجعلها على نسق الممارسات الدولية الجارية في إطار الغات. وقدمت الصين في نهاية آب/أغسطس مجموعة من التنازلات تم فيها تثبيت جميع الخطوط التعريفية وجعل ٩٠ في المائة منها أقل من ٣٥ في المائة وتخفيضها إلى ٣٠ في المائة في غضون خمس سنوات بعد استئناف عضوية الصين في الغات. وقدمت الصين أيضاً جدولاً زمنياً للإلغاء التدريجي لما يزيد على ٩٠ في المائة من تدابيرها غير التعريفية وستقوم بتقديم تنازل هام بشأن الخدمات. ولن تدخل هذه الالتزامات حيز النفاذ إلا بعد استئناف مركز الصين كعضو متعاقد في الغات، وهو أمر سيكون، من ثم، في صالح البلدان كافة. وسيكون من غير المنصف وغير المعقول أن يطلب من الصين تثبيت جميع تعريفاتها عند مستوى منخفض جداً وإزالة جميع التدابير غير التعريفية في الحال، في حين أن الكثير من الحواجز التعريفية وغير التعريفية أمام الصادرات الصينية ما زالت قائمة في البلدان الصناعية. وقال إن الصين بلد نام وإنها ليست مستعدة لتحمل مسؤوليات إلا بما يتفق مع مستوى التنمية فيها. وهي لن تسعى إلى أن تصبح عضواً في الغات بأي ثمن ولن تعرض مصالحها الأساسية للخطر.

٦٨- وقال إنه يأمل أن يقوم الأونكتاد، كما أوكل إليه الأونكتاد الثامن، بتقييم وتحليل تنفيذ نتائج جولة أوروغواي في الوقت المناسب، وبخاصة أثرها على البلدان النامية، بحيث يساعد على زيادة انصاف وعدالة النظام التجاري الجديد.

٦٩- وقال ممثل كوبا إن اختتام جولة أوروغواي يمثل انتصاراً لمذهب تعدد الأطراف، وكبحاً للحمائية، واسهاماً رئيسياً في تحرير التجارة. غير أن من الضروري للبلدان النامية أن تضمن الدعم المالي والتكنولوجي

الكافي الذي يتيح لها منافسة البلدان الصناعية في الأسواق المتحررة. ومن الضروري أيضا أن تحقق هذه البلدان الانتعاش الاقتصادي بحيث يمكن ترجمة تخفيض التعريفات وغير ذلك من التدابير الحمائية الى منافع حقيقية لأغلبية البلدان في الجنوب.

٧٠- وقال إن من المعروف تماما أن الفجوة القائمة بين البلدان الغنية في الشمال والبلدان الفقيرة في الجنوب آخذة في الاتساع. فلا تزال معظم البلدان في الجنوب تعتمد على صادراتها من السلع الأساسية وهي صادرات تهبط أسعارها ويقل الطلب عليها. وشدد على ضرورة أن تصبح البلدان النامية قادرة تماما على المنافسة بحيث يتسنى لها الاستفادة من عملية التحرير ومن الفرص التجارية الجديدة الناشئة عن اتفاقات جولة أوروغواي. فلن يكون من الممكن التمتع بتجارة دولية مزدهرة دون تخليص اقتصادات الجنوب من المشاكل الهائلة التي تعانيها.

٧١- وقال إنه يفترض أن يتوسع النظام التجاري الدولي في ظل الظروف الجديدة، وفقا للتوقعات، إلا أن هذا الأمر وحده لن يكون كافيا. فيجب أن يلتزم كل من النظام المالي والاقتصادي الدولي والبلدان المتقدمة بتعزيز الانتعاش في اقتصادات الجنوب. وشدد أيضا على ضرورة أن يعزز الأونكتاد مساعده التقنية للبلدان النامية وأضاف إنه يأمل أن تساعد منظمة التجارة العالمية على تفادي تطبيق تدابير تمييزية وانتقائية وأحادية الطرف تلحق ضررا بالغا بالتجارة الدولية وبمصداقية النظام التجاري الدولي ككل. ويتمثل التحدي القائم أمام هذه المؤسسة الجديدة في تدعيم التعاون الدولي الحقيقي وترجمته الى فوائد فعلية للجميع وخاصة للبلدان النامية.

٧٢- وأشار ممثل شيلي الى الوثائق التي أعدتها الأمانة فقال إنه يود لو يُستأنف التحليل ويستكمل بمعلومات عن التخفيضات التعريفية بحيث يمكن الاستفادة من خبرة الأمانة لتحديد الفرص السوقية المتزايدة، وخاصة للبلدان النامية.

٧٣- وقال إن اتفاقات جولة أوروغواي، رغم أنها غير كاملة، تمثل تقدما ذا شأن. والمهمة الماثلة الآن هي التصديق على الاتفاقات في أقرب وقت ممكن بحيث تدخل منظمة التجارة العالمية والاتفاقات حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وأكد على ضرورة التصديق على الاتفاقات بحسن نية وعلى وجوب تفادي أي تغيير في الالتزامات المتعهد بها فعلا وأية محاولة لإدخال أحكام ومشروطيات جديدة.

٧٤- وأضاف قائلاً إن المهمة الرئيسية، بالنسبة للبلدان النامية، تتمثل في السعي إلى الاستفادة من الفرص التجارية الناشئة من المفاوضات وإنه لا بديل لتعاون الأونكتاد في هذا الشأن، كما ينبغي تعزيز وتحديث قدرة الأونكتاد التنفيذية من أجل دعم القدرات الانمائية والتصديرية للبلدان النامية فضلاً عن قدرتها على التفاوض والمراقبة. وسيساعد هذا على ضمان التقيد الدقيق بجميع الاتفاقات. ورحب في هذا الصدد بمبادرات من قبيل إنشاء الفريق العامل المخصص للكفاءة في التجارة، الذي تشمل اختصاصاته، بالضبط، تعزيز القدرات التجارية للبلدان النامية وتيسير العمليات التجارية.

٧٥- وقال أخيراً إن المهمة المشتركة للمستقبل ستمثل قبل كل شيء في مواصلة تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف وتدعيم تحرير التجارة على نطاق العالم. ويجب أن يعود النظام التجاري الدولي بالفائدة

على جميع البلدان المشاركة، كما يجب على جميع الأطراف أن تبدي المرونة اللازمة في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها في جولة أوروغواي.

٧٦- وقال ممثل النمسا إنه مقتنع بأن اختتام جولة أوروغواي بنجاح سيعود بالفائدة على الاقتصادات النامية، على الرغم من ظهور بعض مشاعر القلق. وقد كان أهم إنجاز هو إنشاء منظمة التجارة العالمية نفسها الذي سيسر تحسين إنفاذ القواعد التجارية، وهي قواعد تم تحسينها مؤخراً لصالح البلدان النامية خاصة. وإن توسيع نطاق شمول الضوابط المتعددة الأطراف يفتح الباب واسعاً أمام فرص تجارية إضافية وذلك مثلاً في قطاع الخدمات، وإن كانت النتائج في هذا الشأن قد لا ترضي الجميع في الوقت الحاضر. وقد نص في عدة اتفاقات وقرارات وزارية على توفير معاملة متميزة وأكثر مواتاة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً بينها. وعلاوة على ذلك، التزمت البلدان المتقدمة بتقديم الدعم التقني وبمساعدة تلك البلدان في الاستفادة إلى أقصى قدر من فرصها الجديدة. بيد أن منظمة التجارة العالمية لا توفر إلا الإطار التنظيمي، في حين أن الدور الرئيسي في خلق الظروف اللازمة للنمو الاقتصادي يجب أن تؤديه البلدان نفسها، كما أظهرت بعض الأمثلة المشجعة جداً في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. وعلى الرغم من أن نقل هذه التجارب إلى مناطق نامية أخرى يستدعي إجراء تعديلات مناسبة، فإن وجود بيئة اقتصادية سليمة لا غنى عنه إذا أريد أن تكون النتائج مستدامة. ووجود مثل هذه البيئة الاقتصادية السليمة وتحرير التجارة غير ممكنين إلا على أساس توفر الاستقرار السياسي والديمقراطية، وانعدام الحرب والعنف، واحترام حقوق الإنسان، ومراعاة البيئة، ووجود مناخ يفضي إلى المنافسة الحرة. والواقع أن البلدان النامية ذات الأسواق المحلية المفتوحة، تتمتع بقدرة أكبر على التكيف مع الفرص السوقية الجديدة والناشئة. غير أن الكثير من أقل البلدان نمواً، وخاصة في أفريقيا، ستحتاج إلى دعم لتحقيق مثل هذا التقدم، وإن تعاون النمسا في مجال التنمية يركز على هذه المناطق فضلاً عن المناطق التي تحاول تشجيع الإصلاحات الاقتصادية. ويمكن أن يساعد التكامل الإقليمي هذه البلدان على تحسين قدرتها التنافسية، وإن كانت ستظل بحاجة إلى تدفقات رؤوس أموال كبيرة وإلى نقل التكنولوجيا المناسبة.

٧٧- وأشار أخيراً إلى أن البلدان النامية قد اشتركت للمرة الأولى في جولة أوروغواي كشركاء تفاوض على قدم المساواة مع البلدان الأخرى، وإلى أنه ينبغي عدم تخييب ثقة البلدان النامية الثلاثين تقريباً التي انضمت إلى المفاوضات والتي ستسهم قواعد التجارة المدرجة في صلب نظام منظمة التجارة العالمية إسهاماً كبيراً في زيادة تنميتها.

٧٨- وقال ممثل بنغلاديش إن أقل البلدان نمواً، بقبولها مجموعة اتفاقات جولة أوروغواي، قد اضطلعت بالالتزامات هامة بالقياس إلى مستوى التنمية فيها. ويرجع ذلك أساساً إلى أن جولة أوروغواي هي مشروع وحيد وإلى أنه يكاد لا يوجد أمام تلك البلدان أي خيار إلا قبول الالتزامات الشاقة لكي تكون جزءاً من النظام التجاري المتعدد الأطراف الجديد. ولكن، على الرغم مما بذلته من جهود خلال المفاوضات لإدخال مرونة على مختلف الاتفاقات، لم تتحقق سوى نتائج محدودة.

٧٩- وقال إنه يرى أن أقل البلدان نمواً ستواجه، في الأجل القصير، عدداً من الصعوبات الناجمة عن تآكل الهوامش التفضيلية، والزيادات المتوقعة في كلفة التكنولوجيا المستوردة وفي سعر المواد الغذائية المستوردة، والارتفاع الكبير في مستوى الالتزامات القانونية والإجرائية على السواء. وعلاوة على ذلك، ستواجه هذه

البلدان منافسة حادة للوصول إلى الأسواق. وسيواجه بلده بوجه خاص منافسة عالمية في تصدير الملابس الجاهزة الذي يعوقه عدم وجود روابط خلفية في البلد والاعتماد على واردات الأنسجة وغيرها من اللوازم الاضافية. وأشار أيضاً إلى أن بعض الاتفاقات في جولة أوروغواي محايدة من الوجهة الإنمائية ولا تراعي كثيراً اختلاف مستويات التنمية.

٨٠- وقال إنه تم، اعترافاً بالصعوبات التي تواجهها أقل البلدان نمواً، إدراج أحكام خاصة في بعض الاتفاقات، كما اعتمد الوزراء في مراكش مقرراً بشأن تدابير لصالح أقل البلدان نمواً. وأكد ضرورة ترجمة هذه الأحكام والمقرر الوزاري إلى أعمال ملموسة. وفي هذا الصدد، يمكن أن يؤدي الاونكتاد دوراً حيوياً في اقتراح الوسائل والسبل الكفيلة بتجسيد الأحكام الخاصة وبمساعدة أقل البلدان نمواً في الاستفادة إلى أقصى حد من المعاملة المتميزة الموفرة لها. وبالإضافة إلى تعزيز الفرص التجارية، ستحتاج أقل البلدان نمواً إلى التمويل الخارجي من أجل تنوع المنتجات، والهيكل الأساسية، وإقامة المؤسسات، وتنمية الموارد البشرية ويمكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي أيضاً دوراً هاماً في بناء القدرات. وقال إنه يأمل أن ينفذ المجتمع الدولي بجدية أحكام اتفاقات جولة أوروغواي التي تنص على توفير معاملة متميزة لصالح أقل البلدان نمواً.

٨١- وأعرب أخيراً عن القلق إزاء النظر في القضايا الجديدة، الأمر الذي قد يؤدي إلى مجموعة شروط جديدة، مما يحد من فرص وصول صادرات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق. ومن ثم، يجب أن تراعي أية مناقشة للقضايا الجديدة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً وأن توجد فرصاً لزيادة وصول هذه البلدان إلى الأسواق.

٨٢- وأشارت ممثلة سويسرا، وهي تمتدح تقرير التجارة والتنمية من حيث صلته بنتائج جولة أوروغواي، إلى أنه كان ينبغي إيلاء اهتمام أكبر في التقرير لأثر الجولة على البلدان النامية. وقالت أيضاً أنها لا تشاطر أمانة الأونكتاد آراءها السلبية المتعلقة بإمكان تآكل الأفضليات التجارية التي تتمتع بها البلدان النامية، ولا سيما أقلها نمواً، وبالعوائق الناجمة عن نتائج الجولة في مجال خيارات السياسة الإنمائية. وأيدت، من ناحية أخرى، استنتاجات الأمانة المتعلقة بزيادة العبء الإداري الذي ستواجهه البلدان النامية في تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي. وأضافت قائلة إنه ينبغي للأونكتاد والمنظمات الدولية الأخرى مساعدة كل بلد نام على زيادة قدرته على التكيف. وفي هذا السياق، ينبغي أن تصبح مشاريع التعاون التقني لصالح البلدان الأفريقية إحدى أولويات الأونكتاد. بيد أنه يلزم بذل جهود أكبر من جانب البلدان النامية نفسها لتعبئة الموارد البشرية الكافية في إدارتها ذات الصلة. كما تحتاج أقل البلدان نمواً إلى المشورة العملية لتمكينها من الاستفادة على خير وجه من نتائج الجولة ومن تسهيل تكييفها مع البيئة التجارية المتعددة الأطراف الجديدة ومن الاشتراك بصورة كاملة في منظمة التجارة العالمية.

٨٣- وقال المتحدث باسم المجموعة الأفريقية (نيجيريا) إن نطاق الاتفاقات التي تتضمنها الوثيقة الختامية يطرح تحديات وفرصاً: تحديات آتية من ضرورة اعتماد سياسات تتجاوز التجارة في ذاتها وإخضاع مختلف أدوات السياسة العامة للضوابط المتعددة الأطراف؛ وفرصاً ناجمة عن تحرير التجارة في قطاعات أفلتت من القواعد والضوابط المتعددة الأطراف، مثل الزراعة، إلى جانب تعزيز وزيادة وضوح القواعد التي توفر أمناً شاملاً وقدرة على التنبؤ في بيئة تحسنت فيها فرص الوصول إلى الأسواق.

٨٤- وسلّم بأن المكاسب الفورية التي ستجنّها البلدان الأفريقية من تحرير التجارة ستكون محدودة وأن الآثار في أسواق التصدير الرئيسية قد تكون سلبية بسبب تآكل هوامش الأفضليات. ومن غير المرجح أن يتم التعويض عن هذه الخسائر بتخفيض المعدلات التعريفية المطبقة بحكم الدولة الأكثر رعاية في أسواق رئيسية أخرى تتمتع فيها البلدان الأفريقية بإمكانية الوصول على أساس تفضيلي.

٨٥- وقال إن أحد المجالات التي أثارت القلق هو احتمال أن يكون لتحرير التجارة الزراعية تأثير سلبي على البلدان المستوردة الصافية للأغذية. وكما في حالة الوصول إلى الأسواق، لا تتعلق المشكلة هنا بمزايا التحرير وبتحرير التجارة الزراعية من الحمائية والإعانات، وإنما بالافتقار إلى القدرة والموارد في البلدان الأفريقية للاستفادة من الفرص التي يتيحها برنامج الإصلاح الزراعي. ولا غنى عن توفير مزيج من المساعدة المالية والتقنية لدعم الانتاج الزراعي والانتاجية الزراعية في الأجلين القصير والمتوسط للتعويض عن الأثر السلبي. وسيتعين أن تترجم الأحكام المتعلقة ببذل قصارى الجهد في الوثيقة الختامية إلى إرادة سياسية أقوى على اتخاذ إجراءات ملموسة. وإلا ستفوت على البلدان الأفريقية من جديد أية مكاسب قد تتحقق من تحرير التجارة الزراعية.

٨٦- وقال إن تخفيض تعريفات حكم الدولة الأكثر رعاية وإزالتها بصورة كاملة يوفران، على المدى البعيد، فرص وصول إلى الأسواق مؤكدة أكثر بكثير من الأفضليات. ولهذا السبب أيدت البلدان الأفريقية تأييداً كاملاً تحرير التجارة في جولة أوروغواي وتعزيز القواعد التي تدعمها. وتبقى هناك حقيقة أنه لا يمكن ضمان الميزة التنافسية لمدة طويلة من خلال هوامش الأفضليات، وقد تأكد ذلك في تقييمها لنتائج الجولة من حيث فرص الوصول إلى الأسواق. ولذا فإنها تحتاج إلى المزيد من الحلول المبتكرة الطويلة الأجل للتغلب على ضعفها التنافسي الناشئ عن اعتمادها على صادرات المواد الأولية، وعن ضعف قاعدتها الصناعية والتصديرية وتخلفها التكنولوجي. ويخشى أن تتعرض البلدان الأفريقية للمزيد من التهميش في النظام التجاري الدولي الجديد إذا لم تتخذ إجراءات حاسمة لتلبية هذه الاحتياجات الملحة. ويلزم أيضاً، لمواجهة هذه التحديات، اتخاذ إجراءات في شكل تخفيف الديون، وتحسين ظروف الوصول إلى الأسواق من خلال رسم أهداف، وزيادة تدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية. وأيد الاقتراح الوارد في تقرير التجارة والتنمية بتوسيع التدابير التي اتخذتها مجموعة الـ ٧٧ على المستوى الثنائي فيما يتعلق بقروض البنك الدولي والمؤسسة الائتمانية الدولية. وقال إن البلدان الأفريقية ترحب بالمساعدة التي يقدمها الأونكتاد والغات إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإلى منظمة الوحدة الأفريقية في تنظيم اجتماع وزاري في مدينة تونس حول الطريقة التي يمكن بها للبلدان الأفريقية أن تستفيد على وجه أفضل من نتائج جولة أوروغواي وأن تندمج على نحو أفضل في النظام التجاري الدولي الجديد.

٨٧- وقال إن توسيع نطاق الاتفاقات في إطار منظمة التجارة العالمية يعني أنه لا بد للأونكتاد أن يضطلع بدور هام في تقديم المساعدة التقنية في ميدان بناء القدرات المؤسسية والموارد البشرية بغية مساعدة البلدان في تنفيذ النتائج. وأضاف قائلاً إن المساعدة التقنية المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد المقدمة إلى البلدان النامية بالغة الأهمية وينبغي النظر إليها بوصفها قد أسهمت أسهاماً ذا شأن في نجاح جولة أوروغواي. ويمكن للأونكتاد أن يعتمد، في ما يقدمه من دعم تقني مستمر في طور التنفيذ، على الخبرات الكبيرة المتراكمة من مشاريع المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي قدم في إطارها مشروع مساعدة البلدان النامية في جولة أوروغواي. وتطلب البلدان الأفريقية مرة أخرى أن يقوم الأونكتاد،

بدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الجهات المانحة، بوضع برنامج مساعدة لأفريقيا. وبالنظر إلى أن الفترة الانتقالية لتنفيذ الجولة محدودة، فإن التبكير في توفير مثل هذه المساعدة أمر بالغ الأهمية. وينبغي أن تشمل مثل هذه المساعدة تكييف السياسات والتشريعات التجارية لتنفيذ مختلف الاتفاقات، ومساعدة البلدان الأفريقية على تحديد الفرص التجارية الناشئة عن جولة أوروغواي، وتدبير لبناء القدرة التنافسية وهياكل تسليم الصادرات؛ وبناء القدرات البشرية والمؤسسية لتعزيز صياغة السياسات التجارية، وتقديم مساعدة تقنية لبناء هياكل أساسية للخدمات التجارية (شبكات إعلامية واتصالات سلكية ولاسلكية ونقل إلخ)، وتنظيم حلقات دراسات عملية للبلدان الأفريقية.

٨٨- وقال ممثل المكسيك إن وفده يؤيد تماماً آراء ممثل أكوادور بشأن قضية الموز. وأضاف إن بلده يرى أن نظام استيراد الموز المشترك بين بلدان الاتحاد الأوروبي والاتفاق الإطاري المرفق به لا يتمشى مع قواعد الغات/منظمة التجارة العالمية وينبغي بالتالي تعديلهما بحيث تراعى حقوق جميع الأطراف ومصالحها التجارية.

- - - - -